قواعد وأسس منهجية في تحقيق المخطوطات

الأستاذ: سالمي مختار ملحقة قصر الشلالة، جامعة ابن خلدون- تيارت

الملخص:

يقتضي تحقيق المخطوط اتباع عدة مراحل ونَهج أسس محددة، كما وضعها أهل التخصص و مشايخ التحقيق، انطلاقًا من المرحلة الإعدادية، والتي يتم فيها التعرف على المخطوط، كالتأكد من عدم طبعه سابقًا والتحقيق من عنوان الكتاب، ومن اسم المؤلّف، ومن نسبة الكتاب لمؤلّفه، ومعرفة عدد نُسخه وتقويمها، بعدها تأتي المرحلة الثانية وهي المرحلة العملية، والمتمثلة في تحقيق النّص والتعليق عليه، وتتضمن انتساخ النّص، ومقابلة النُسخ، ثم التعليق على النّص، وفي كل خطوة يخطوها المُحقق؛ هناك أسس منهجية تُلزم صاحبها عدم الإخلال بها، ليصل في الأخير إلى عمل مُحقّق صحيح

Résumé:

Elle exige la réalisation du manuscrit suivre plusieurs étapes et approches spécifiques aux bases, Comme l'enquête développée par les aînés et les personnes de spécialisation, En partant de la phase préparatoire, Ce qui est là la reconnaissance du manuscrit, Tels que faire imprimer que pas déjà et l'enquête sur le titre du livre, Il est le nom de l'auteur, Le rapport du livre à l'auteur, Et connaître le nombre de copies redressés, Vient ensuite la deuxième phase, une étape de processus, Et la réalisation du texte et des commentaires, Inclure la transcription de texte, la transcription de l'entrevue, puis commenter le texte, Dans chaque enquêteur étape, il y a les fondements de la méthodologie requise par le propriétaire sans préjudice, Jusqu'au dernier enquêteur qui a travaillé correctement.

مقدمة:

حظيت الأمة العربية والإسلامية بزخم هائل من المخطوطات في مختلف صنوف المعرفة، تركة ضخمة تركها أجدادنا وعلماؤنا الأوائل الذين ضربوا في كل فن وعلم بسهم وافر، وكما قال عبد السلام هارون تجاه تراث أسلافنا: « أن نقف أمامه وقفة الإكبار والإجلال؛ ثم نسمو برؤوسنا في اعتزاز وشعور صادق بالفخر والغبطة والكبرياء ».

إن عملية تحقيق المخطوط؛ ليست بالأمر السهل؛ بل تتطلب دراية واسعة بآليات تحقيق النصوص، وخبرة وتمرس كبير في قراءة حروفه وفك رموزه، وهو ما استوجب على المحقّق والباحث اتباع الخطوات التي أوردها مشايخ التحقيق؛ حتى يكون عمله التحقيقي عملاً صحيحًا وسليمًا.

- ما المقصود بالمخطوط ؟
- ما المقصود بمصطلح التحقيق ؟
- ما هي القواعد والأسس المتبعة في تحقيق المخطوط ؟

1- مفهوم المخطوط: هو الكتاب الذي كُتب بخط اليد لا بالمِطبعة؛ سواء بخط يد المؤلَّف أو بخط تلامذته 1، وجمعه مخطوطات، ويقابل الكتاب المخطوط: الكتاب المطبوع 2.

2- مفهوم مصطلح " التحقيق ":

- لغة: مصدر للفعل حَقَّقَ؛ يُقال حقَّقت الأمر؛ وأحقَّقتُهُ، إذا كنت على يقين منه 3، وجاء في « المعجم الوسيط » كلامٌ مُحَقَّقِ: مُحكَم الصَّنعَة، رَصِين؛ وحَقَّ القَوْلَ والقضيَّة وحقَّقَ الشَّيَّ والأَمْرَ: أحكَمَهُ) 4.

- اصطلاحًا: يُعرف الدكتور مصطفى جواد التحقيق فيقول: « هو الإجتهاد في جعل النصوص المحقّقة مطابقة لحقيقتها في النشر، كما وضعها مؤلِّفها من حيث الخّطُ واللّفظُ والمُعنَى»5.

¹⁻ يوسف المرعشلي: تحقيق المخطوطات، دار البشائر الإسلامية، ط2، 1431هـ/2010م، ص22، وعبد الله الكمالي: كتابة البحث وتحقيق المخطوطة خطوة .. خطوة، دار ابن حزم، ط1، بيروت لبنان، 1422هـ/ 2001، ص 91.

²⁻ يوسف المرعشلي: مرجع سابق، ص 22.

³- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ج2 ، دار الفكر، 1399هـ/1979م، ص15.

⁴⁻ مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، نشر مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425ه/2004م، ص 187.

⁵⁻ مصطفى جواد: أصول تحقيق النصوص، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1382ه/1922م،ص 05.

فهو عملية إحياء نص قديم¹، أي اخراج الكتاب على أسس صحيحة محكمة من التحقيق العلمي في عنوانه واسم مؤلِّفه ونسبته إليه، وتحريره من التصحيف والتحريف وكذا الخطأ والنقص والزيادة²، وفي هذا درَج أهل التخصص أن التحقيق يكون على اخراج النّص بالصورة التي جاءت عند المؤلِّف، فلا يكون الكتاب مُحققًا إلا إذا صَّحّ عنوانه واسم مؤلفه ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلّفه³، فالغاية من التحقيق؛ هو تحرير النص وقراءته قراءة صحيحة على النحو الذي جاء به عند مؤلّفه⁴.

قبل الإقدام على المخطوط؛ لا بد أن يراعي المقبل على التحقيق عدة شروط إن استوفاها يمكنه مباشرة عمل التحقيق، وهي⁵:

√- أن يُحسن اللغة العربية بنحوها وصرفها وبلاغتها معرفة وافية، لفهم النص فهمًا صحيحًا، ممّا يذلل كثيرًا الصعاب التي قد تواجه المُحقق في أساليب المخطوطة ولغتها √- أن يكون على خبرة وتمرس في معرفة أصول التحقيق و ما كُتبت به من خطوط مختلفة كانت مشرقية ومغربية وفارسية...، وتتبع نهج النُساخ ومصطلحات القدماء في الكتابة.

√- أن يحترم المُحقق التخصص، فلا يحق لعارف في علم النحو العربي أن يُقحم نفسه في تحقيق مخطوط يندرج مثلا: في الفلسفة أو في الفقه أو غيره من العلوم الأخرى، إلا إذا كان ذو علم وثقافة واسعة.

√- سعة الإطلاع على كتب التراث ومصادره في مختلف جوانب العلم والمعرفة، وكذا معرفة مناهج المؤلفين وتوجهاتهم العلمية وطرق البحث في مصنفاتهم في شتى العلوم، لأن لذلك يُساعد المحقق كثيرًا.

التحلى بالأمانة العلمية التي تقتضي تحرير النص وتصحيحه والإجتهاد في اخراجه $\sqrt{}$

¹⁻ محمد التونجي: المنهاج في تأليف البحوث وتحقيق المخطوطات، دار عالم الكتب، (د.ت)، ص 181.

²⁻ عسيلان، عبد الله بن عبدالرحيم: تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، مطبعة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرباض، 1415هـ/ 1994، ص 36.

³⁻ عبد المجيد دياب: تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1993م ص134

⁴- نفسه: ص 37.

⁵⁻ يوسف المرعشلي: مرجع سابق، ص ص 77- 78، و عسيلان: مرجع سابق، ص ص41-43

وفق الصورة التي أرادها مؤلَّفه، والبعد عن كل ما يُنافي الأمانة العلمية.

√- التحلي بالصبر؛ فكثير من الصعوبات قد تُعيق المحقّق في تحرير النص، و تجعله يخرج عن ما تقتضيه الأمانة العلمية.

3- قواعد وأسس منهجية في تحقيق المخطوطات:

وجب على كل مشتغل في تحقيق المخطوط اتباع النهج الأمثل الذي أورده أهل التخصص وهم مشايخ التحقيق؛ على الأسس التالية:

أولاً- التحقّق من عدم تحقيق وطبع المخطوط سابقًا:

من شروط وواجب المحقِّق التأكد من عدم طبع المخطوط من قبل، وإلا سيكون عمله مجرّد تكرار لا أكثر، وبدون أهمية، ولكن يجوز في بعض الحالات التي أجازها أهل التخصص؛ منها1:

ا إذا كان الكتاب المحقَّق مفقودًا، وأهل العلم من دارسين وباحثين بحاجة إليه $\sqrt{}$

 $\sqrt{-}$ إذا كانت طبعته رديئة ومليئة بالتصحيف والتحريف وكثرة الأخطاء $\sqrt{-}$

ردا كان بالكتاب المحقَّق نقائص كثيرة وأخطاء فادحة، وعلى سبيل المثال: خلو الكتاب من التعليقات والفهارس.

وحتى يعرف المحقِّق إن كان المخطوط المُراد تحقيقه مُحققًا أم لا؛ وجب عليه:

 $\sqrt{}$ أن يعتمد على ثقافته الواسعة ومجالسة أهل العلم والتخصص، ومطالعته اليومية في المكتبات المتعددة والمتنوعة.

 $\sqrt{}$ - أن يعود إلى جملة من المصادر التي تُبين ما طُبع و ما حُقِّق من المخطوطات، وهي كثيرة نذكر أهمهّا 2 :

*- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، تأليف إدوارد فندبك (طُبع بمصر سنة 1932)، وهو أقدم المطبوعات العربية.

*- معجم المطبوعات العربية والمعربة، تأليف يوسف إليان سركيس (ت1932) يذكرالمطبوعات العربية والمعربة منذ أقدم عصورها حتى سنة طبع هذا الكتاب 1919، وذيله "جامع التصانيف الحديثة"، (يُبين ما طُبع منذ سنة 1919 إلى1927)

¹⁻ يوسف المرعشلي: مرجع سابق، ص 189.

²⁻ عبد الستار الحلوجي: نحو علم مخطوط عربي، نشر دار القاهرة، مصر، ط1، 2004، ص 176- عسيلان: مرجع سابق، ص 64- يوسف المرعشلي: مرجع سابق، ص ص 91- 100

- *- معجم المخطوطات العربية المطبوعة لصلاح الدين الدمشقي، من عدة أجزاء، يُغطي أولها الفترة من(1966-1970)، والثالث من(1966-1970)، والرابع من (1971-1975).
 - *- ذخائر التراث العربي، تأليف عبد الجبار عبد الرحمان العراقي. في جزئين
- *- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، تأليف محمد عيسى صالحية، ونشره معهد المخطوطات العربية بالقاهرة في خمسة أجزاء.
- *- نشرة أخبار التراث التي يصدرها معهد المخطوطات العربية بالقاهرة بصفة دورية، والتي تهتم برصد الكتب التي تم تحقيقها.

ثانيًا- تحقيق عنوان الكتاب واسم المؤلِّف ونسبة الكتاب لمؤلِّفه:

1- تحقيق عنوان الكتاب (المخطوط):

ما ينبغي تحقيقه والتوثق منه هوعنوان المخطوط؛ وبالضبط العنوان الأخير الذي وضعه المؤلِّف، فكثير ما توجد مخطوطات لكتاب واحد؛ تختلف عناوينها، وبعض المخطوطات تكون خالية من العنوان لأحد الأسباب التالية 1:

أ- إمّا لفقد الورقة الأولى منها (ورقة العنوان)

ب- انطماس العنوان

ج- أحيانًا يكون العنوان واضحًا؛ لكنّه غير صحيح بسبب:

- 1 إمّا بداع التزييف.
- 2 إمّا لجهل القارئ لنسخة سقط عنوانها، فأثبت ما خالَه عنوان
- يحتاج المحقّق في الحالة الأولى إلى محاولات تحقيقية، وذلك بالرجوع إلى كتب المؤلفات كفهرست ابن النديم، أو كتب التراجم، أو يُتاح له الظفر بطائفة منسوبة من نصوص الكتاب مضمنة في كتاب آخر أو تكون له خبرة خاصة بأسلوب مؤلّف من المؤلفين، وأسماء ما ألّف من الكتب، ليصل في الأخير إلى حقيقة عنوان الكتاب².
 - في حالة الانطماس الجزئي للعنوان. هذا يُساعد كثيرًا في الوصول إلى العنوان الكامل، وتحقيقه مرتبط بمعرفة ثبت مُصنفات المؤلِّف، وموضوع كل منها متى تيسَّر ذلك³.

-

¹⁻ عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط7، 1418ه/1998م، ص 54.

²⁻ عبد السلام هارون: مرجع سابق، ص 46.

³⁻ نفسه: ص 47.

- في حالة التزييف المتعمّد، فيكون بمحو العنوان الأصلي للكتاب، واثبات عنوان لكتاب آخ 1 .

2- ضبط اسم المؤلّف:

يجب على المحقق أن يُدخل الشك في المخطوط من عنوانه إلى أجزائه؛ إلى اسم مؤلِّفه، ليصل إلى سلامة المخطوط، فليس من الوهلة الأولى أن نسلم بصحة اسم المؤلِّف المثبت مع العنوان، بل يجب عليه البحث والتحري في القرائن التي تُؤكد صحة اسم المؤلِّف قبل البدء في التحقيق²، فبعض المخطوطات فيها غلط في اسم المؤلِّف، وذلك لعدة أسباب منها³:

- اشتباه اسم المؤلِّف واسم أبيه باسم مؤلِّف آخر.
- وجود مؤلِّفَين بنفس الكنية، أو اللقب والشهرة.

ومن أمثلة لخطأ في اسم المُؤلِّف، نجد كتاب ‹ معاني الحروف › الذي نشره الدكتور رص ومن أمثلة لخطأ في اسم المُؤلِّف، نجد كتاب ‹ معاني الحروف › الذي نشره الدكتور رمضان عبد التوّاب سنة1389هـ/ 1969م منسوباً إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) مقد ذكره الدكتور رمضان ششن في كتابه: ‹ نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ، 459/1 ونص على أن هذا الكتاب هو من تأليف الخليل بن أحمد بن أبي عبد الله (ت 379هـ) ، وهنا اشتباه وقع في الاسم الأول والثاني ، وكان على المحقق دراسة نسبة الكتاب للخليل بن أحمد الفراهيدي من مصادر الترجمة ، وفهارس المكتبات ، ومن أبن زيدت كلمة الفراهيدي ؟ ومن الذي زادها ؟ 5.

فعلى المحقق الرجوع إلى المصادر لدراسة المُؤتلف والمختلف، ومشتبه الأسماء والنسب، مثل⁶:

- الأسامي والكني، لأحمد بن حنبل (ت241هـ)
- الكنى، للبخاري محمد بن إسماعيل، صاحب ‹ الصحيح › (ت256هـ)
- الكني والأسماء، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، صاحب الصحيح ، (ت261هـ)

¹⁻ يوسف المرعشلي: مرجع سابق، 93-94

²⁻ نفسه: ص 100-100

³⁻ نفسه: ص 101-101

⁴⁻ نفسه: ص 109

حبد السلام هارون، مرجع سابق، ص 43 - عبد الله الكمالي: مرجع سابق، ص 97. $^{-5}$

⁶⁻ عبد السلام هارون: مرجع سابق، ص 43

- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت 340 هـ)
 - فتح الباب في الكني والألقاب، لأبي عبد الله، محمد بن إسحاق بن منده (ت395هـ)
- -الإشارات إلى بيان الأسماء المهمات، لمحيى الدين أبي زكريا يعي بن شرف النووي (ت676هـ)
- تكملة إكمال الإكمال في الأسماء والأنساب و الألقاب، لجمال الدين أبي حامد، محمد بن على الصابوني (ت680هـ)
- المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم، لمحمد طاهر بن على الهندي الفتني (ت986هـ).

3- تحقيق نسبة الكتاب (المخطوط) لمؤلِّفه:

على المحقّق التأكد من نسبة المخطوط إلى مؤلّفه، واثبات صحة ذلك، فكم من كتاب نُسب إلى غير صاحبه خطاً. خاصة المخطوطات غير المشهورة، لعدة أسباب منها: سقوط اسم المؤلّف من أول المخطوط، بسبب الرطوبة، أوالأرضة، أو خطأ المفهرسين، أو وجود عدة مخطوطات ضمن مجموع واحد 1 ، وللتأكد من صحة نسبة المخطوط إلى مؤلّفه. هناك عدة طرق:

أ- قراءة نص المخطوط:

في قراءة المخطوط قد يجد الباحث إلى ما يهديه إلى اسم المؤلّف، أو عصره، أو دليل يُؤكد اسم المخطوط لمؤلّفه، أوالعكس، فمثلاً كتاب (تنبيه الملوك والمكايد) نُسب إلى الجاحظ، وهو مخطوط موجود بدار الكتب المصرية تحت رقم(2345) أدب، قام بدراسته عبد السلام هارون، ووجد فيه زيف²، حيث تجد في أحد أبوابه (نكت من مكايد كافور الإخشيدي)، و(مكيدة توزون بالمتقي لله)، وكافور الإخشيدي عاش بين سنتي (292-357ه)، والمتقي لله كان يحيا بين سنتي (297-357ه)، فهذا كله تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات السنن³.

ب- الرجوع إلى المصادر: وهي على أربعة أنواع:

1- فهارس المؤلِّفين والكتب:

¹⁻ نفسه: ص 44

²⁻ عبد المجيد دياب: مرجع سابق، ص 135.

³⁻ عبد الله الكمالي: مرجع سابق، ص 97.

وهي الكتب التي تجمع أسماء الكتب ومؤلِّفها حسب الفنون، أو العصور؛ ومها: «الفهرست، لابن النديم (ت 438هـ)، و «كشف الظنون» لحاجي خليفة (1067هـ)1.

2- معاجم المشيخات:

وهي الكتب التي يجمع فها العالم مروياته من كتب العلم على شيوخه بأسانيدهم المتصلة إلى مُؤلِّفها، تُفيد في توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلِّفه، وهي على نوعين: نوع في أسماء الشيوخ، يذكر مؤلِّفه: اسم كل شيخ، ونسبته، وشيوخَه، ومناصبته، ومؤلفاته، ومسموعَه عليه من الكتب، ومثال عن هذا النوع: ‹ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس›، لابن حجر العسقلاني (852هـ)، والنوع الثاني مؤلِّف في العلوم والفنون، يذكر المؤلِّف تحت كل فن مسموعه من الكتب على شيوخه بأسانيدهم إلى مؤلِّفها، ومثال عن ذلك: دلا المعجم المفهرس ›، لابن حجر العسقلاني².

3- كتب التراجم والطبقات:

يتناول علم التراجم سِيَر وحياة العظماء من الناس، كالأنبياء، والقادة، والعلماء، والمصلحين،.... ومن بين الكتب المؤلفة في ذلك: الكتب المدونة في السيرة النبوية، للإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري(ت 142هـ)، ومحمد ابن اسحاق الهاشمي (ت 213هـ)، وكتب خاصة بتراجم الصحابة تُسمى المسانيد، كمسند الإمام أحمد(ت 241هـ)، ومسند أبى داود الطيالسي (ت 204هـ)، وكتب خاصة بتراجم المحيّثين،

منها: الطبقات الكبرى ، لابن سعد (ت 230هـ)، وكتاب الإرشاد في معرفة علماء البلاد ، للخليلي (ت 446هـ)3.

4- فهارس المكتبات العامة والخاصة:

وهي الفهارس الخاصة التي تجمع مقتنيات كل مكتبة من المخطوطات، كدار الكتب المصرية مكتبة الحرم المكي، أو الفهارس العامة الجامعة لكل فهارس المكتبات، مثل: تاريخ الأدب العربي ، للمستشرق الألماني كارل بروكلمان، و د تاريخ التراث العربي ، لفؤاد سزكين 4.

رابعًا- معرفة عدد نسخ المخطوط:

¹⁻ يوسف المرعشلي: مرجع سابق، ص 114.

²- نفسه: ص 114-115

³⁻ نفسه: ص 115

⁴- نفسه: ص ص 115 – 118.

بعد أن يختار المحقِّق المخطوط المُراد تحقيقه، ويتأكد من عدم طبعه وتحقيقه، ويُثبت كل ما ذكرناه سابقًا؛ عليه إيجاد نُسخ المخطوط، وإذا تعسر عليه ذلك وجب عليه البحث في مختلف فهارس المخطوطات الخاصة والعامة؛ وذلك من خلال1:

√- كتاب(تاريخ الأدب العربي)، لكارل بروكلمان

√- كتاب(تاريخ التراث العربي)، لفؤاد سزكين

 $\sqrt{}$ - قاعدة معلومات المخطوطات العربية في العالم التي أنشأها مركز الملك فيصل، والمسماة بـ: " خزانة التراث".

 $\sqrt{}$ - معهد المخطوطات العربية بالقاهرة؛ الذي يضم بحوزته الآلاف من المخطوطات $\sqrt{}$

الله مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي؛ والذي يضم نحو ثلاثون ألف مخطوط $\sqrt{}$

-خامسًا- دراسة النُّسخ وتقييمها وترتيها:

ما يجب أن يعرفه المُحقق أن النُّسخ المخطوطة للكتاب الواحد تتفاوت فيما بينها؛ من حيث قيمتها، فإذا عثر على مجموعة من النُّسخ، تُصنّف هذه النُّسخ وترتب حسب منازلها؛ كما يلى2:

- 1-: تفضيل نُسخة المؤلِّف التي كتبها بنفسه، فهي أحسن نُسخة، وبتخذها الأصل
 - 2-: ثم النَّسخة التي أملاها المؤلِّف على تلميذه
 - 3-: ثم النُّسخة التي قرأها المؤلِّف بنفسه، وكتب بخط يده ما يُثبت قراءته لها
 - 4-: ثم النُّسخة التي قرئت على المؤلِّف، وأثبت بخط يده سماعه لها.
 - 5-: ثم النُّسخة المنقولة عن نسخة المؤلِّف
 - 6-: ثم النُّسخة المُقَابِلة على نسخة المؤلِّف
 - 7-: ثم النُّسخة المكتوبة في عصر المؤلف، وعليها سماعات من العلماء مُثبتة بخطوطهم.
 - 8-: ثم النُّسخة المستنسخة في عصر المؤلِّف، وليس عليها سماعات
 - 9-: ثم النُّسخة المكتوبة بعد عصر المؤلف، وعليها سماعات
 - 10-: ثم النُّسخة المكتوبة بعد عصر المؤلِّف وليس عليها سماعات،

¹⁻ إياد خالد الطباع: منهج تحقيق المخطوطات، دار الفكر، دمشق، ط2، 2003، ص ص 24-25.

²⁻ صلاح الدين المنجد: قواعد تحقيق المخطوطات، ط7، بيروت 1987م، ص 13-14، وَ يوسف المرعشلي: مرجع سابق: ص 124.

ويُؤخذ دائمًا بالأقدم تاريخًا، فكلما تقادمت النسخة؛ كلما كانت أقرب إلى عصر المؤلف، ولكن مثلا:

- إذا تعارضت نسختان إحداهما قديمة كثيرة التصحيف والنقصان، والأخرى حديثة سالمة صحيحة فهنا يعتمد على الحديثة، لأن هذه الأخيرة منسوخة على أخرى قديمة صحيحة، ولكنها تلفت بأحد أسباب التلف، كما أنها مكتوبة بقلم أصلح خطأها في انتساخه لها تفاديًا من التصحيف والتحريف¹.
- إذا عُثر على مخطوطة ليس عليها تأريخ النَّسخ، أوأي إشارة تدل على تاريخ كتابتها، فعلى المحقِّق أن يستعين بالخبرة، وذلك ب²:
 - التعرف على الخط، فلكل عصر من العصور نوعًا من الخط عُرف به
 - التعرف على الورق
 - التعرف على الحبر
- محاولة العثور على قرائن أخرى تضمنها المخطوط، كاسم النّاسخ أو عبارة تشير إلى عصر نسخها؛ في أوَّلها أو في آخرها؛ أو في هوامشها³.
- لا يجوز نشر مخطوط معتمدًا على نسخة واحدة، ولهذا المخطوط عدة نُسخ متواجدة في مكتبات العالم⁴.
 - إذا عثر المحقِّق على نُسخة واحدة وفريدة يُمكن تحقيقها، ولكن بشرط 5:
 - * التأكد من عدم وجود نُسخة أخرى للمخطوط
 - * اكتمال المخطوط من أوله إلى آخره
 - * وجود مصادر كافية لتحقيق المخطوط وإخراج نصه

سادسًا- تحديد المصادر الأولية للتحقيق:

من أهم المصادر والمراجع التي يحتاجها المحقّق هي 6 :

٧- كُتب المؤلِّف نفسه مخطوطها ومطبوعها

¹⁻ يوسف المرعشلي: مرجع سابق: ص 125، و عبد الستار الحلوجي: مرجع سابق، ص 179.

²⁻ صلاح الدين المنجد، مرجع سابق، ص 14

³⁻ يوسف المرعشلي: مرجع مسابق، ص 126

⁴⁻ صلاح الدين المنجد، مرجع سابق، ص 14

⁵- يوسف المرعشلي: مرجع سابق، ص 122

⁶- عبد السلام هارون: مرجع سابق، ص ص 60- 63

 $\sqrt{}$ - الكتب التي لها علاقة مباشرة بالكتاب، كالشروح والمختصرات والتهذيبات، فهي تحتفظ بالنص الأصلي للكتاب الأول.

√- الكتب التي استقى منها المؤلِّف، فهي تأخذ المُحقق إلى الأصول التي استمد منها المُؤلف تأليفه، لأنها تُساعد على إقامة النّص.

 $\sqrt{}$ الكتب المعاصرة للمؤلف التي تعالج نفس الموضوع $\sqrt{}$

√- المراجع اللغوية: وهي المقياس الأول الذي تسبَر به صحة النص، وتنقسم المراجع اللغوية إلى ما يلى:

1- معاجم الألفاظ: على رأسها لسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي

2- معاجم المعانى: أعلاها المخصص لابن سيده، وفقه اللغة للثعالبي

3- معاجم الأسلوب: كجواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر

4- كتب المعربات: كالمعرب للجواليقي، وغيرها...

 $\sqrt{-1}$ المراجع النحوية: مثل همع الهوامع للسيوطي.

√- المراجع العلمية الخاصة: لكل مخطوط مراجعه الخاصة به، فمخطوط في الأدب يتطلب مراجع الأدب والتاريخ والعلوم الدينية، وكتب الشعر، وكتب النقد والبلاغة، ومخطوط في التاريخ يحتاج إلى كتب في التاريخ وفي الأدب والعلوم الدينية، ومراجع البلدان، وهكذا...

سابعًا- تحقيق النّص والتعليق عليه:

1/انتساخ النّص:

انتساخ نص المخطوط مرحلة مهمة من عمر التحقيق، والأصل في التحقيق أن يُثبت المُحقق النّص كما رسمه مؤلفه، إذا كانت النسخة بخط المؤلف؛ والملاحظ أن الخط العربي عرف عبر العصور تطورًا، لذا وجب رسم النص بالرسم الحالي¹، وعليه لا بُد أن يُراعى في ذلك ما يلى:

- أن يعتمد قواعد الرسم الإملائي الحديث، فقد نجد نصوصًا قديمة ألفاظها مهملة غير منقوطة، فلا يصح كتابتها اليوم بدون نقط، كما قد نجدها لا شكل فها من همز، أو فتح، أو كسر، أو تشديد....، وهذا يُؤدي إلى الإلتباس²، لذا يجب عدم اهمال التشديد،

-

¹⁻ عبد المجيد ذياب: المرجع السابق، ص 263.

² - نفسه: ص 263

ووضع همزة الإبتداء(القطع)، ووضع النقطتان تحت الياء منعًا للإلتباس بينها وبين الألف المقصورة، مثل: "أبي" و" أبى" أ.

أيضًا قد نجد بعض الأسماء مكتوبة بدون الألف، على هذا النحو: (حرث، سليمن، معوية...)، فلا بُد من كتابتها بالألف(حارث، سليمان، معاوية...)، وقد أشار" المجمع العلمي العربي" بدمشق؛ بإبقاء الأسماء التي وردت في القرآن الكريم كما هي؛ مثل: إسحق، إبرهيم، إسمعيل...، ورسم الآيات القرآنية التي ترد في وسط النص بالرسم العثماني، لأن هذا الرسم يترتب عليه قراءات لا تعني المحقق في موضعها²، والإشارة إلى ذلك في المقدمة بالرسم الموجود في المخطوط والطربقة التي اتبعها في تبديله³.

- بعض المخطوطات تحتاج إلى تقسيم؛ فيبدأ الأبواب بصفحة جديدة، ويضع عناوين الفصول في أواسط الصفحات، ويُفرد العناوين الفرعية في الجانب الأيمن من الصفحات لأن ذلك يزيد الكتاب وضوحًا وبُرغب القارئ في قراءته 4.

- كثير من النصوص لا سيما القديمة؛ لم يعتن مؤلفوها بتنظيم نصها كما هو حاليًا، من حيث بداية الفقرات ووضع النقط عند انتهاء المعاني، ووضع الفواصل التي تميزها، ولذا وجب على المحقق تنظيم مادة النص بعد فهمه جيدًا ويُوضح معانيه؛ بتقسيم النص إلى جمل وفقرات، لأن من بين الأمور المهمة في تنظيم النص هو تعيين بداية الفقرة، فهي تعطي انطباعًا بأن المادة التي تتضمنها تكون وحدة مستقلة وذات فكرة واحدة ولا بُد من ضبطه بالحركات؛ لاسيما فيما يُشتبه من الألفاظ وأسماء الأعلام وكناهم، وأنسابهم وألقابهم، وأسماء المواضع والبلدان، وما يراه ضروري بالتقييد من اللغة والنحو؛ بهدف توضيح المعنى ودفع الإشتباه عنه 6.

بعض المحقيقين يضعون عناوين في صلب الكتاب، وهذه العناوين لم يضعها صاحبها (مُؤلِّفها)، وتظهر كأنها من أصل المؤلِّف، وفي الحقيقة هي اجتهادات المحقِّق، وفي هذا يجب ما يلى:

-

¹⁻ صلاح الدين المنجد: مرجع سابق، ص 12.

²⁻ عبد المجيد ذياب: مرجع سابق، ص 263

³⁻ نفسه: ص 264

⁴⁻ عبد الله الكمالي: مرجع سابق، ص 105، وَ يوسف المرعشلي: مرجع سابق، ص ص 165-166

⁵⁻ بشار عواد معروف: ضبط النص والتعليق عليه، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1402ه/ 1982، ص 8

⁶⁻ نفسه: ص ص 17-18.

 $\sqrt{\ }$ - القراءة الجيدة والعميقة لمادة الكتاب؛ حتى يتسنى له وضع العنوان الملائم والمناسب. $\sqrt{\ }$ - يجب التنبيه في مقدمة التحقيق بأن تلك العناوين من صنع المحقق، وليست من وضع المؤلِّف 1 .

- أن يستخدم علامات الترقيم المعاصرة من نقطة (.)، والنقطتان (:)، والفاصلة (،) والفاصلة (،) والفاصلة (،) ويضع الآيات القرآنية والأحاديث وأقوال العلماء في أقواسها المخصصة لها².
 - أن يترك هامشًا على يمين الصفحة وبسارها
 - أن يترك فراغًا في ثلث الصفحة من أسفلها للمقابلة والتعليق والتهميش
 - إذا زاد على النص المخطوط حرفًا أو كلمة، أوعبارة، أو رقمًا؛ لتقويم النص
 - سوى علامات الترقيم- يضعه ضمن عارضتين [....].
- إذا زاد حرفً أو كلمة، أو عبارة من نسخة أخرى فرعية، وضعها ضمن خطين عموديين، هكذا [...|
 - إذا زاد حرفًا أو كلمة أوعبارة من كتب أخرى وضعها ضمن عضادتين<....>
 - وضع الأقواس المزهرة لحصر الآيات القرآنية ﴿ ﴾
 - وضع الفاصلات المزدوجة لحصر أسماء الكتب إذا وردت في النص « »
- في بعض النصوص نجد ألفاظًا وجملاً تتكرر كثيرًا كالصلاة على النبي والترضي عن الصحابة، وألفاظ التحديث والأخبار والأنباء في اسناد الأحاديث، وقد اختصر الأوائل بعض الألفاظ، وأسماء بعض الكتب، تم رمزها بحرف أوحرفين، ومن أمثلة ذلك³:
 - صلى الله عليه وسلم= صلعم
 - رحمه الله = رحه
 - تعالى = تع
 - رضى الله عنه = رضه
 - إلى آخره = إلخ
 - انتهى = ا هـ

¹⁻ عسيلان: مرجع سابق، ص 60

²⁻صلاح الدين المنجد: مرجع سابق، ص 20، وَ عبد الرحمان الغرباني: مرجع سابق، ص 117

³⁻ صلاح الدين المنجد: مرجع سابق، ص 20.

- حدثنا = ثنا
- أخبرنا = أنا
- أنبأنا = انبا.
- قال: حدثنا = قثنا

في هذه الحالات وجب على المحقق تكميل الإختصارات ويرجعها إلى أصلها1.

2/ مقابلة النُّسخ:

بعد كتابة النسخة الأصل؛ يقوم المحقّق بمقابلتها على النُّسخ الفرعية؛ حيث2:

√- يرمز للنُّسخة الأصل مثلا: بالرمز [أ] والنُّسخة الثانية بالرمز[ب] والثالثة

[ج] وهكذا...

 $\sqrt{}$ - يقابل بين النُّسخة الأصل وباقي النُّسخ الفرعية، ليرى إن كان هناك تشابه أو اختلاف، فيبين الفروق بين النُّسخة الأصل والنسخ الأخرى في الهامش؛ مسبوقة برمز النسخة

√- في حالة:

* الحذف والزيادة:

هما أخطر ما تتعرض له النصوص، فيعود الحذف إلى جملة من الأسباب؛ كانطماس الكتابة، وتلف الورق؛ لإحدى العوامل، أو لخطأ ناتج من الناسخ، أوالمؤلف نفسه، وهنا حُكِم على المحقق استكمال النص بالرجوع إلى النسخ الأخرى للأصل؛ مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية³.

- إذا كان النقص مجرد كلمة أو حرف، وتأكد المحقق منها؛ يمكنه اضافته 4.
 - إذا كان النقص أكثر من كلمة؛ فعليه أن يُكمله من النُّسخ الفرعية⁵.

¹⁻ عبد الرحمان الغرياني: مرجع سابق، ص117، وَ عبد المجيد ذياب: مرجع سابق، ص 264.

 $^{^{2}}$ - يوسف المرعشاي: مرجع سابق، ص 192.

³⁻ ثربا عبد الفتاح ملحس: منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، دار الكتاب، بيروت، لبنان 1402ه/1982، ص 209.

⁴⁻ غازي حسين عناية: إعداد البحث العلمي، دار الجليل، بيروت، لبنان، 1412هـ/1992، ص 105

⁵⁻ نفسه: ص 105.

وفي حالة عدم استطاعته تكملة الناقص بعدم ايجاده في النُّسخ الفرعية؛ يضع نقاط أفقية موضع الكلمة؛ أو الجملة الناقصة، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش، وهنا وجب التحذير من أن يُكمل الناقص عشوائيًا من تلقاء نفسه 1.

وبالنسبة للزيادة قد تكون اضافات من الناسخ، وهنا وجب على المحقق اضافة ما وجده من زيادات في النُّسخ الفرعية من كلام المُوِّلف إلى النُّسخة الأصل؛ مع توضيح ذلك في الهامش².

* التغيير والتبديل:

لا يجوز للمحقق أن يلحق تغيير كلمة، أو تنميق عبارة، أوتحسين الأسلوب، أو المعنى، فهذا يراه عبد السلام هارون انحراف و جناية علمية³.

3- تقويم النص:

المراد بالتقويم تعديل الشيء وإزالة العوج، وتقويم النص هو تقويم المتن، أي إبراز المخطوط كما وضعه مؤلّفه، بإصلاح ما طرأ عليه من تغيير وتبديل، وتعديل ما لحقه من عوج 4، والفساد الذي يطرأ على النص ينشأ عادة: إمّا من سهو المؤلّف، أو من غفلة النّاسخ، أو جهله، وبتمثل في: التصحيف- التحريف – الخطأ

√- التصحيف:

يكون التصحيف في نقط الحروف المتشابهة في الشكل: كالباء والتاء والثاء، والجيم والحاء والخاء، والدال والذال، والراء والزاي، والسين والشين، والصاد والضاد، والطاء والظاء، فإن صور تلك الحروف واحدة، ولا يفرق بعضها عن بعض في الكتابة الحديثة إلا النقط، ومن أمثلة ذلك: (إخراج = إحراج، أبواب = أثواب، إحتيال = إختيال، رجل رحل، مصر = مضر)⁵.

٧- التحريف:

هو التغيير في حروف الكلمة، أو في إعرابها، والتغيير في الحروف يكون باستبدال حرف مكان حرف، كالدال والراء، والدال واللام، والنون والزاى في الحروف المتقاربة

¹⁻ ثربا عبد الفتاح ملحس: مرجع سابق، ص 209.

²⁻ عبد الله الكمالي: مرجع سابق، ص 101.

³⁻ عبد السلام هارون: مرجع سابق، ص 79.

عبد الله الكمالي: مرجع سابق، ص ص 101 – 102.

 $^{^{-5}}$ غازي عناية: مرجع السابق، ص 104، و عبد الرحمان الغرباني: مرجع سابق، ص 137.

الصورة، والميم والقاف، واللام والعين في الحروف المتباعدة الصورة، ومن أمثلة ذلك: (قربب = غربب، دانية = رانية، وعد = وعر، طالوت = جالوت)¹.

√- الخطأ:

نعني بالخطأ التغيير في الكلمة، أوالجملة الذي يأتي مخالفًا لقواعد الإملاء أو قواعد الصرف، أو قواعد النحو، أوالضوابط المعجمية²، ويُمكن للمحقّق الرجوع إلى مصادر أخرى لتصويب الخطأ، وإن تعذر عليه ذلك يُمكنه أن يُثبت الأصل، ويُشير في الحاشية إلى ما رآه هو الصواب³، وبالنسبة للأخطاء اللغوية والإملائية والنحوية يمكن للمحقّق أن يقوم بتصحيحها بنفسه⁴.

4- التعليق على المخطوط:

وما يجب القيام به في الهوامش بعد بيان فوارق النُّسخ ما يلي⁷:

 $\sqrt{}$ - تخريج الآيات القرآنية: بذكر اسم السورة ورقم الآية في الهامش

 $\sqrt{}$ تخريج الأحاديث النبوية : وشرح غربها وبيان درجتها من الصحة أو عدمها $\sqrt{}$

ل- شرح الغربب من الألفاظ اللغوبة والمصطلحات وبيان ضبطها بالشكل $\sqrt{}$

_

¹- نفسه: ص ص 137-138.

²⁻ يوسف المرعشلي: مرجع سابق، ص ص 194 – 195.

³⁻ عبد السلام هارون: مرجع سابق، ص 79

⁴- نفسه: ص 79.

⁵⁻ يوسف المرعشلي: مرجع سابق، ص 202.

⁶- عسيلان: مرجع سابق، ص 37.

⁷- نفسه: ص 105

٧- التعريف بالأعلام المغمورين

√- التعريف بالأماكن والأزمنة والأحداث الغامضة

 $\sqrt{}$ - تخريج الأمثال والأشعار؛ وبيان قائلها وبحورها وأوزانها 1 .

V- مناقشة الآراء وبيان أوجه الموافقة أو المخالفة، وهذا يدخل في نقد النص، ويراه بعض المحققين يخرج عن عمل المحقق، والبعض الآخر كبشار عواد معروف؛ يرون أن نقد النص يدخل في عمل المحقق، فعلى المثحقق أن يُبين الصحيح في خطأ المؤلف ويكشف الخطا، فهة يُنبه الباحثين إلى الخطأ أو الرأي الضعيف الذي ورد في الكتاب مع الإشارة إلى الصحيح².

5- وضع الفهارس – الكشافات -:

إن تحقيق نص المخطوط لا يكفي وحده؛ دون وضع فهارسه، ونشر المخطوط لا يكون إلا بتفريغ محتوياتها في الفهارس، ولا يجوز عمل الفهارس إلا بعد الإنتهاء من التصحيح النهائي، فهي مرتبطة بأرقام الصفحات³، وتقريبًا هناك فهارس مشتركة سواء في التاريخ أو في الحديث أو الفقه، و تتمثل في⁴:

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس الشواهد الشعرية
 - فهرس الأمثال والحكم
 - فهرس الأعلام والقبائل
 - فهرس الأماكن والمدن
- فهرس الطوائف والفرق والمذاهب
- فهرس المصطلحات العلمية والصوفية
 - فهرس المصادر والمراجع
 - فهرس الموضوعات

122

¹⁻ يوسف المرعشلي: ص 210.

²⁻ بشار عواد معروف: مرجع سابق، ص 26.

³⁻ محمد التونجي: مرجع سابق، ص 172.

⁴⁻ يوسف المرعشلي: مرجع سابق، ص 209

بعد انجاز كل ما تم ذكره؛ يبقى أمام المحقق مرحلة أخيرة؛ وهي انجازالمقدمة وقسم الدراسة والخاتمة.

ثامنًا- إعداد المقدمة والخاتمة:

1/ المقدمة:

يضع المُحقق مقدمة لكتابه المحَقَّق، ويذكر فيها ما يلي1:

٧- أسباب اختيار المخطوط

√- أهميته

√- موضوعه

 $\sqrt{}$ نقد المصادر والمراجع المعتمدة في التحقيق $\sqrt{}$

ر شکر وتقدیر $\sqrt{}$

2/ الدراسة: بالنسبة لدراسة الكتاب المخطوط؛ هناك من يُلحقها بالمقدمة، وهناك من يُفردها كقسم مستقل عن المقدمة، وتتضمن ما يلي²:

 $\sqrt{-}$ ترجمة المؤلِّف: تتضمن دراسة مفصلة عنه (ترجمة حياته ونشاطه العلمي، عصوره، وفاته،...)

المؤلّف الكتاب المخطوط، وتوثيق نسبته للمؤلّف $\sqrt{}$

 $\sqrt{}$ - وصف دقيق للمخطوط ولنسخه يتناول ما يلى:

- ذكر اسم المخطوط واسم مؤلفه، وتاريخ تأليفه
- ذكر أسماء النُّسخ المعتمدة في التحقيق، ورموزها وأسماء النّساخ وتاريخ النسخ
 - ومكان كل واحدة وأرقامها
 - نوع الورق الذي كُتب به المخطوط ونسخه (ورق عادي، بردي، دمشقي،...)
 - عدد أوراق المخطوط الأصل ونُسخه (طولها وعرضها، عدد الأسطر في كل
 - ورقة، وعدد الكلمات في كل سطر ...)
 - ذكر حالة المخطوط (سيئة، جيدة،...)
 - نوع الخط الذي كُتب به المخطوط الأصل ونُسخه (مغربي، كوفي، فارسي...)

2- مهدي فضل الله: أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دارالطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص ص 152 – 155، ويوسف المرعشلي: مرجع سابق، ص277.

¹⁻ يوسف المرعشلي: مرجع سابق، ص 275

- نوع المداد الذي كثتب به
- المختصرات التي استخدمها المؤلّف
- المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المؤلِّف ومدى أمانته العلمية
 - ذكر فاتحة المخطوط وخاتمته كنماذج

√- منهجه في التحقيق.

3/ اعداد الخاتمة:

تتضمن الخاتمة نتائج عمل المحقق، ببيان خلاصة ما توصل إليه، والفائدة التي يُقدمها الكتاب للقراء، وبما ينفرد عن غيره من الكتب الأخرى، فالبحث كله لا يعني للقارئ شيئًا حتى تقدم النتائج التي توصل إلها في البحث.

خاتمة:

إن تحقيق أي مخطوط كان، يُلزم صاحبه الإعتماد على القواعد والأسس التي وردت في بحثنا هذا، وهذه المنهجية هي التي اعتمد عليها جل المحققين، وبرزت في تحقيقاتهم في مختلف العلوم، وإن كانت هناك اختلافات بين المحققين في الفروع، إلا أنهم متفقون في أصول تحقيق النص، وعدم الخروج عن ما أراده مؤلفه، وقد توصلنا في بحثنا إلى وجود ثلاث مرحل جوهربة في تحقيق المخطوط، وهي كالآتي:

أولا: التعرف على المخطوط من حيث:

٧- اختيار عنوان المخطوط

√- التأكد من عدم طبعه سابقًا

 $\sqrt{}$ التحقق من نسبة الكتاب $\sqrt{}$ التحقق من نسبة الكتاب والمؤلِّف $\sqrt{}$

 $\sqrt{}$ - معرفة عدد نسخ الكتاب ودراستها وتقويمها

√- تحديد مصادر التحقيق

ثانيًا: تحقيق النص والتعليق عليه: ويقتضي:

√- انتساخ النص

√- مقابلة النُّسخ

√- التعليق على النص

ثالثًا: إعداد المقدمة والدراسة والتحقيق.

124

¹⁻ يوسف المرعشلي: مرجع سابق، ص 281.

ISSN: 2353-0472

EISSN: 2600-6405